المعرف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/MMLB9612

وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، وثيقتين من لبنان وسورية، في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2026.

كلمات مفتاحية: لبنان، سورية.

Keywords: Lebanon, Syria.

الوثيقة (1)

نواب برلمانيون عن العاصمة بيروت يلتقون في مؤتمر تحت شعار "بيروت مدينة آمنة وخالية من السلاح" ويؤكدون دعم خطة حصر السلاح

"يوم الخميس في 16 نيسان/ أبريل 2026، عقد نواب مدينة بيروت مؤتمرًا موسّعًا في فندق فينيسيا بمشاركة شخصيات وفعاليات بيروتية، بحثوا خلاله التطورات الخطيرة التي يشهدها لبنان، لا سيما الاعتداءات التي طالت العاصمة بيروت. وبعد التداول في المستجدات الأمنية والسياسية، صدر عن المجتمعين البيان الآتي:

يدين المجتمعون الاعتداءات الإسرائيلية التي طالت الأراضي اللبنانية حتى العاصمة بيروت، والتي أوقعت المئات من الضحايا المدنيين، ويؤكدون رفضهم زجّ لبنان في حرب لا علاقة له بها، مطالبين ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها وفقًا لأحكام الدستور اللبناني والقرارات الدولية.

وفي ظل الضغوط المتزايدة التي تواجهها العاصمة نتيجة موجات النزوح القسري، يشدد المجتمعون على ضرورة التمسك بالدور التاريخي لأهل بيروت في احتضان الوافدين إليها، بما يحفظ كرامة وأمن الجميع ويصون النسيج الاجتماعي، مع تأكيدهم على رفضهم أعمال التحريض والشغب والتخريب، وعلى تمسّكهم المطلق بالوحدة الوطنية ونبذ الفتنة وخطاب الكراهية.

ويؤكد المجتمعون دعمهم الكامل لقرارات الحكومة الرامية إلى بسط سيادة الدولة، وتعزيز حصرية قرارَي الحرب والسلم بيد السلطة اللبنانية، وسائر القرارات المرتبطة بحزب الله بما فيها حصر السلاح بيد القوى الشرعية دون سواها، مشددين على رفض أيّ استهداف في هذا السياق للحكومة أو لرئيسها الدكتور نواف سلام، الذي يعبّر عن قرارات مجلس الوزراء مجتمعًا.

كما يؤيد المجتمعون قرار السلطة الإجرائية المتمثلة برئيسَي الجمهورية والحكومة ومجلس الوزراء مجتمعًا، إعلان بيروت مدينةً خالية من السلاح، ويدعون إلى تنفيذ انتشار أمني فعّال وشامل للجيش اللبناني والقوى الأمنية، بما يضمن حماية المواطنين ويمنع أيّ سلاح خارج عن الشرعية أو إخلال بالاستقرار.

وانطلاقًا من ذلك، يطالب المجتمعون الحكومة باتخاذ خطوات عملية تعزّز الاستقرار وتطمئن أهالي العاصمة والنازحين إليها، لا سيما:

1. الشروع في تنفيذ القرارات التي سبق للحكومة أن اتخذتها، بما قد يصل إلى إعلان حالة التعبئة العامة، ضمن محافظة بيروت، وذلك وفقًا لأحكام الدستور وقانون الدفاع الوطني.
2. تبعًا لذلك، اعتماد تدابير استثنائية، وإن كانت محددة زمانًا ومكانًا، تهدف إلى ضبط الأمن وتنظيم الانتشار العسكري ومنع المظاهر المسلحة خارج إطار الشرعية، وفق الآليات القانونية الفعّالة.
3. تشديد التدابير الرامية إلى حماية المرافق الحيوية، وسائر المرافق الرسمية الأساسية، وضمان استمرارية عملها وتجنيبها أي تعطيل.
4. التشدد في تنفيذ التدابير القانونية الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار والسلامة العامة، بما يحفظ طمأنينة أهل العاصمة وسكانها وكل من يقيم فيها أو نزح إليها.
5. العمل على الحدّ من أي مخاطر محتملة لا سيما على أمن العاصمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستباق أي تهديد قد يطال سكانها جرّاء وجود عناصر مستهدفة بين المدنيين ومنع أي تجمعات استفزازية أو مخالفة للقانون، وأي عمل آخر مخلّ بالأمن، بما يعزز سلطة الدولة وهيبة القانون.
6. دعوة الحكومة إلى الإسراع في وضع خطة تنفيذية واضحة لهذه المقررات، والمباشرة بتطبيقها في أقصر مهلة زمنية ممكنة، بما ينسجم مع مقتضيات الوضع الأمني وحاجات العاصمة.

7. تشكيل إطار متابعة من ضمن المجتمعين للتنسيق مع الحكومة، بهدف مواكبة تنفيذ هذه المقررات وضمان حسن تطبيقها.
8. دعوة الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والمجتمع المدني إلى مؤازرة هذه الجهود عن طريق وضع إمكانياتهم بتصرف الحكومة، بما يعزز الشراكة ويحصّن الوحدة الوطنية في حماية العاصمة.

في الختام، يؤكد المجتمعون على أن حماية بيروت من خلال العمل الجاد على تثبيت الأمن والاستقرار فيها، هو مسؤولية وطنية جامعة تستوجب تضافر الجهود الرسمية والشعبية، صونًا لكرامة وأمن أبناء المدينة وسكانها وكل من نزح إليها على حد سواء".

المصدر: "نواب بيروت عقدوا مؤتمرًا بعنوان 'بيروت مدينة آمنة وخالية من السلاح' وكلمات نوهت بمواقف رئيسي الجمهورية والحكومة والبيان الختامي أكد دعم سيادة الدولة وتعزيز حصرية قراري الحرب والسلم بيد السلطة اللبنانية"، وزارة الإعلام، 2026/4/16، شوهد في 2026/5/5، في: https://acr.ps/hBy2t5I

الوثيقة (2)

بيان صادر عن شبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة يدعو إلى الاحتكام إلى روح المرسوم رقم (13) لعام 2026 وأهدافه، والذي نصّ على الاعتراف بالكرد جزءًا أساسيًا وأصيلًا من الشعب السوري، وعلى حماية هويتهم الثقافية واللغوية، وإلغاء آثار السياسات التمييزية المرتبطة بإحصاء عام 1962

الثلاثاء 7 نيسان/ أبريل 2026،

وثّقت شبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة، من خلال متابعات ميدانية في مراكز تقديم طلبات الحصول على الجنسية السورية بالمحافظة، حالات متكررة لتسجيل متقدمين/ ات كُرد في الاستمارات الرسمية بصفة "عربي سوري"، من قبل موظفي وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية السورية، ما أثار استياءً واسعًا بين المتقدمين/ ات الكُرد، وطرح تساؤلات جدية حول مدى الالتزام بالمرسوم رقم (13) لعام 2026.

إن هذه الممارسات، التي تمّ توثيقها في المراكز المعتمدة (القامشلي/ قامشلو، الحسكة، المالكية/ ديريك، الدرباسية، والجوادية/ جل آغا)، تمثّل انتهاكًا لروح وأهداف المرسوم رقم (13) لعام 2026، الذي نصّ على أن الاعتراف بالكُرد كجزء أساسي وأصيل من الشعب السوري، وعلى حماية هويتهم الثقافية واللغوية، وإلغاء آثار السياسات التمييزية المرتبطة بإحصاء عام 1962.

أولًا: في مخالفة جوهر المرسوم ومبادئه

إن إدراج توصيفات قومية غير دقيقة أو مفروضة يتناقض مع الأساس الذي جاء لأجله المرسوم، ويقوّض الهدف الأساسي منه المتمثل في إنصاف ضحايا سياسات التمييز السابقة، لا إعادة إنتاجها بصيغ إدارية جديدة. كما يشكّل ذلك مساسًا مباشرًا بحق الأفراد في تعريف هويتهم بحرية وكرامة.

ثانيًا: في شبهة التمييز الإداري غير المباشر

تعتبر الشبكة أن هذه الممارسات قد ترقى إلى مستوى التمييز الإداري غير المباشر، حيث يتم تطبيق إجراءات شكلية موحّدة تؤدي عمليًا إلى تهميش هوية الشعب الكُردي في سورية، بما يتعارض مع مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن منح الجنسية، بوصفه حقًا قانونيًا أساسيًا، يجب أن يتم ضمن إطار حيادي بالكامل، لا يتضمن أي إعادة تصنيف قسري أو ضمني للهوية القومية أو الثقافية.

ثالثًا: تحذّر الشبكة من أن استمرار هذا النهج من شأنه أن:

- يقوّض ثقة الضحايا بالعملية الجارية، ويحدّ من إقبالهم/ ن على التقديم.
- يفتح الباب أمام الطعن في شرعية الإجراءات ونتائجها مستقبلًا.
- يعيد إنتاج أنماط التمييز والإقصاء التي عاناها الكُرد طيلة عقود.
- يفرغ المرسوم من مضمونه بوصفه خطوة إصلاحية وعدلية.

رابعًا: تدعو الشبكة الحكومة السورية الانتقالية إلى اتخاذ إجراءات فورية وواضحة، تشمل:

- تصحيح الاستمارات المعتمدة فورًا ودون تأخير، عبر إزالة أي توصيفات مسبقة.
- إصدار تعميم إداري واضح وملزم لجميع المراكز، يؤكد على منع فرض أي توصيف قومي، ويلزم الموظفين/ ات باعتماد البيانات كما يصرّح بها أصحاب الطلبات دون تعديل أو افتراض.

- إنشاء آلية شكاوى مستقلة وفعالة، تمكّن المتقدمين/ ات من الاعتراض وتصحيح أيّ بيانات تُدرَج دون موافقتهم/ ن.
- ضمان الشفافية الكاملة في جميع مراحل العملية، بما في ذلك المقابلات وتثبيت البصمات وإعلان النتائج.
- تعزيز الرقابة المستقلة من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في متابعة سير العملية ورصد أي تجاوزات.

خامسًا: تدعو الشبكة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وانعدام الجنسية إلى:

- متابعة تنفيذ المرسوم رقم (13) لعام 2026 عن كثب.
- الضغط لضمان التزام العملية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة مبدأ عدم التمييز.
- دعم جهود التوعية القانونية للمتقدمين/ ات، لا سيما الفئات الأكثر تهميشًا.
- المساهمة في إنشاء آليات رقابة مستقلة على سير الإجراءات.

ختامًا، تؤكد شبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة أن الحق في الجنسية هو حق أساسي غير قابل للتجزئة، يرتبط بالاعتراف القانوني والتمتع بسائر الحقوق. وإن أي معالجة جزئية أو مشوّهة لهذا الملف لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الظلم، بدلًا من معالجته.

إن هذه اللحظة تمثّل اختبارًا حقيقيًا لالتزام السلطات بمبادئ العدالة الانتقالية، والمواطنة المتساوية، واحترام التعددية. وعليه، فإننا نؤكد أنّ نجاح هذه العملية مرهون بمدى احترام كرامة الضحايا وهوياتهم، وضمان عدم فرض أيّ تعريف قسري عليهم تحت أي ظرف، وأيّ إخلال بهذه المبادئ يهدد مصداقية العملية برمّتها.

جهة الإصدار: شبكة ضحايا انعدام الجنسية في الحسكة.

المصدر: "توثيق تسجيل متقدمين/ات كُرد كـ 'عرب سوريين' في طلبات الجنسية في مخالفة للمرسوم (13) لعام 2026"، **تـآزر**، 2026/4/7، شوهد في 2026/5/5، في: https://acr.ps/hBy2sP7